اقتصاد

إسعاف التسول..

القادري لـ«الوطن»: خطة لدعم المنظمات الأهلية وأخرى لمعالجة التشرد
العبدالله: قانون العاملين إلى الحكومة هذا الأسبوع وتثبيت المؤقتين فور صدوره

الوطن

طالب أعضاء مجلس الشعب بتوفير فرص عمل لخريجي الشهادات العلمية وتأمينها بشكل عادل ومتساو وضبط الآليات التي تحكم المسابقات للحد من ظاهرة الفساد والمحسوبيات وحل مشاكل التسول وضبط عمل الجمعيات الخيرية وتأمين فرص عمل جديدة لشريحة الشباب وتحسين ظروف العمل داخل المؤسسات الإنتاجية.

وخلال جلسة الأمس، تطرق بعض أعضاء المجلس إلى آلية توزيع المساعدات الاجتماعية، بحيث تكون لمستحقيها والإشراف عليها من لجان التوزيع.

وفي تصريح لـ«الوطن» قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية ريما القادري «إن عدم ظهور جهد الوزارة على المستوى الإعلامي لا يعني عدم وجود جهد وعمل. على العكس من ذلك، فالجهد موجود لكننا ننتظر كي يظهر إعلاميا أن يأخذ المنحى العملي له، لأن الواقع الاجتماعي والظروف الحالية تتطلب أن يكون عمل الوزارة له خصوصية في متطلباته واحتياجاته».

وأضافت القادري: «لا نقدم الوعود لمجرد التصريحات الإعلامية، إذ إن الوعود يجب أن تكون بقدر ما تستطيع أن تطبق بشكل عملي وضمن مجموعة من الأفكار التي من الممكن أن يكون لها مردودية على مستوى الوضع الاجتماعي».

وتابعت في حديثها لـ«الوطن»: «نعمل حالياً على الانتهاء من هيكلية الوزارة التي أصبحت شبه جاهزة، إضافة إلى وجود خطة لدعم المنظمات غير الحكومية، أي القطاع الأهلي، وقد أصبحت جاهزة أيضاً، وبعض أجزاء منها أخذت منحى عملياً وتم تأمين الموافقات اللازمة قبل أن تنشر الخطة بشكل متكامل وعلى مستوى له ديمومة أكثر».

وحول مشكلة التسول بيّنت الوزيرة وجود خطوة عملية في معالجتها، من خلال إجراءات عاجلة وآنية تلبي احتياجات هذه الظاهرة. مشيرة إلى أن ملف التسول شائك ومعقد فهو في ظاهرة تشرد وتسول لكن باطنه مختلف كثيراً. وهو ما تم رصده من خلال بعض الحالات التي حاولت الوزارة التدخل فيها لتقديم العون لكنها رفضت لأسباب مختلفة.

مبينة أن الوزارة أعدت خطة إسعافية متكاملة لمعالجة التسول تم رفعها إلى مجلس الوزراء الداخلية والعدل والجمعيات المعنية إضافة إلى تفعيل لجنة التسول ومراكز تشغيل المتسولين والمشردين.

مشيرة إلى جهود الوزارة في مجال تفعيل عمل المجلس المركزي للمعوقين وإعادة النظر بالإعانات المقررة وتوظيف الأموال الناجمة عن رسم طابع الإعاقة في مشاريع تنعكس إيجابا على واقع ذوي الاحتياجات الخاصة وتقديم الإعانات اللازمة للأسر التي لديها أكثر من معوق.

ولفتت القادري إلى أن الوزارة تعمل حالياً على إحداث مدرسة نهارية لذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة طرطوس وإعداد دراسة لمشروع آخر عبارة عن مركز تدريب للمعوقين حركيا وأصحاب الإعاقة الذهنية البسيطة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و٢٥ عاماً لمساعدتهم على تأمين فرص عمل كريمة.

ولفتت إلى سعي الوزارة لإيجاد نموذجين ناجحين لمراكز الإنعاش والتنمية الريفية في محافظتي حمص وطرطوس وتعميم هاتين التجربتين على باقي المراكز، إضافة إلى جهودها في العمل مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري وإعداد التقارير والبيانات حول عمله.

من جانبه أكد وزير العمل خلف العبد الله في تصريح لـ«الوطن» أن الوزارة «انتهت مؤخراً من تعديل مشروع قانون العاملين الأساسي للعاملين في الدولة في صيغته النهائية ومن المقرر أن يكون نهاية الأسبوع الحالي على طاولة الحكومة ومن ثم إحالته إلى مجلس الشعب لمناقشته وإقراره».

مبيناً أن «التأخير الأخير كان بسبب إدخال نص تشريعي يتعلق بآلية المسابقة والتوظيف الأمر الذي حدث فيه بعض الخلافات لكن تم حسمها».

لافتا إلى أنه منذ عام ٢٠٠٤ و«التعديل مستمر في مشروع القانون دون التوصل إلى أي نتيجة». وأنه لدى الوزارة «مهلة لتقديم مشروع القانون حتى نهاية العام الحالي».

مؤكداً أن القانون الجديد سيحل الكثير من المشاكل والتساؤلات العالقة منذ سنوات وسيزيل الغموض الذي يشوب عدد من المواد وتأثيراتها السلبية على العاملين.

وفيما يخص العمال المؤقتين قال «إن كل عامل مضى على تعيينه في الحكومة سنتان وما فوق سيتم تثبيته بمجرد صدور القانون».

وأوضح أن قانون العاملين الأساسي الجديد سيلحظ موضوع المسابقات التي تجريها وزارات الدولة والجهات العامة وحصرها بمسابقتين مركزيتين يتم إجراؤهما في شهري كانون الثاني وتموز من كل عام بالنسبة للفئة الأولى على أن تجري مسابقات الفئات الباقية ضمن المحافظات.

أما بالنسبة لعمال محافظات دير الزور والرقة وإدلب الذين لم يتقاضوا رواتبهم بيّن الوزير أنه «تم اعتبار فترة انقطاعهم عن العمل حتى وضع أنفسهم تحت التصرف إجازة بلا راتب».

وحول الإشكاليات المتعلقة برواتب المتقاعدين كما ذكرها أعضاء مجلس الشعب قال: «لا يوجد أي معاش تقاعدي متوقف أبداً وأن جميع المعاشات التقاعدية مستمرة وبوضعها الطبيعي مع وجود بعض الحالات المتعلقة بالتأكد من ورثة المستحقين».

مشيرا إلى أن عدد الناجحين في مسابقة التأمينات الاجتماعية بلغ ١٤٠٠ ناجح علماً أن العدد المطلوب هو ٣١٠ وسيتم إضافة ٢٠٠ آخرين نتيجة التسربات الأخيرة، مؤكداً أن الوزارة ستسعى مع الحكومة لتعيين جميع الناجحين وتوزيعهم على المحافظات.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد عضو مجلس الشعب معن عساف ضرورة أن ينحصر تقديم المسابقات عن طريق وزارة العمل حصراً بحيث تكون المسابقات من المهام الموكلة إليها، والاهم من ذلك الحد من استخدام الورقيات ضمن الإعلان عن المسابقات نظراً للظروف الراهنة وانقطاع الطرقات والتكاليف التي تتطلب العديد من الأوراق والثبوتيات. مشيراً إلى أن يتم تقديم العامل إلى المسابقة وفي حال نجاحه يتم تقديم أوراقه لتخفيف العناء عن المواطن التي تكلف مبالغ ليست قليلة ولاسيما أصحاب الدخل المحدود أمام الغلاء الفاحش. إضافة إلى ضرورة معالجة موضوع المصروفين من الخدمة جراء التقارير الكيدية لاعتبارات شخصية.

> نواب:
> على الحكومة أن تنظم عمل الهلال الأحمر بسبب الفساد
>
> ضرورة معالجة موضوع المصروفين من الخدمة بسبب التقارير

وطالب الحكومة بضرورة تنظيم عمل منظمة الهلال الأحمر رغم أنها منظمة عالمية إلا أنها تعمل ضمن الأراضي السورية وتوزع الإغاثة للشعب وهذا يتطلب من الحكومة أن يكون هناك إشراف مباشر من الجهات الوصائية على عمل هذه المنظمة خاصة بعد انتشار الفساد في هذه الأماكن. وخلال الجلسة دعا أعضاء في المجلس إلى تأمين فرص عمل لأخوة الشهيد الأعزب واعتبارهم من ذويه وإعادة النظر بعمل الجمعيات الخيرية وضبط عمل منظمة الهلال الأحمر العربي السوري لوجود بعض الفاسدين في مفاصلها.

وأشار أعضاء آخرون إلى ضرورة حل مشكلة رواتب بعض العاملين في محافظة دير الزور المتوقفة منذ أشهر وإصدار تعميم من وزير العمل إلى القائمين على المدارس الخاصة لصرف زيادة ٢٥٠٠ ليرة على رواتب المعلمين فيها أسوة بالعاملين في الدولة. في حين طالب آخرون بتفعيل مراكز الإنعاش والتنمية الريفية في محافظة درعا وصرف رواتب المتقاعدين المتوفين ولحظ فرق الراتب بين العاملين من الفئة الثانية المعينين على شهادتي الثانوية العامة وشهادة معهد متوسط.

وأحال المجلس مشروع القانون المتضمن تعديل الفقرتين ب وج من المادة ٢٠ من المرسوم التشريعي رقم ٢٦ لعام ٢٠٠٧ المتعلق بالأحوال المدنية لجهة تسهيل شهادات الولادة والوفاة إلى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية للبحث بجواز النظر فيه دستورياً.

كما أحال مشروع القانون المتضمن طي المقطع الأخير من الفقرة الرابعة من المادة ٨٧ من قانون الخدمة العسكرية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ١٨ لعام ٢٠٠٣ الذي تمت إضافته بموجب المادة الرابعة من المرسوم التشريعي رقم ٢٤ تاريخ ٢٠٠٦/٤/١٨ ويستعاض عنه بالنص التالي «مع مراعاة أحكام الفقرتين ٣ و٤ من هذه المادة يستحق العريف المتطوع عند الترقية لرتبة رقيب راتب الدرجة المحاذية لدرجته في جدول الراتب».

اتحاد غرف الصناعة يطلب من الحكومة مكتباً لمقاطعة البضائع التركية أسوة بإسرائيل

الوطن

جدد اتحاد غرف الصناعة السورية مطالبته بضرورة تأسيس مكتب لمقاطعة تركيا تجاريا واعتبارها رسمياً دولة عدوة أسوة بزميلتها إسرائيل وذلك من خلال مذكرة رفعها إلى رئيس مجلس الوزراء أمس، تضمنت أهمية ملاحقة كل الشركات والمحال التجارية التي تتعامل بالمنتجات التركية في أسواقنا السورية لأن هذه المنتجات التركية تسهم في دعم اقتصاد حكومة أردوغان المجرمة وتمكنها من تقديم الدعم العسكري والمالي للإرهابيين في بلادنا، و«كل ليرة سورية تذهب لشراء منتج تركي تسهم في قتل شعبنا وتدمير وطننا».

كما أننا نطمح لإعلان حكومتنا إلغاء الاتفاقية التجارية الحرة مع تركيا وتعليق أي تعامل تجاري معها على الصعيدين العام والخاص إلى حين إيقافها للعدوان الإرهابي بحقنا ودفعها لكل التعويضات المناسبة للدولة السورية والشعب السوري.

وكان الاتحاد قد رفع مذكرة للحكومة في وقت سابق طلب فيها التعميم على أجهزة الدولة المختصة ودوائرها الحكومية بالعمل على مقاطعة جميع الشركات والمنتجات التركية واعتبارها كالشركات الإسرائيلية ومحاسبة كل من يتعامل معها أو يتاجر بها.

مبينة أن «المنتجات التركية تدخل إلى أسواقنا بطرق غير مشروعة ودون أن يدفع المتاجرون بها أي رسوم للخزينة ومعظمها يحصل عليه تجار الحروب والمسلحون كدفعات لقاء الآلات والمنتجات السورية المسروقة وتباع لهم بأقل من كلفتها في بلد المنشأ وليس عليها أي رقابة صحية أو رقابة من حيث الجودة والمواصفات، عدا دور الحكومة التركية الفاضح في تدمير اقتصادنا ونهب أرزاقنا».

وعلى ذلك «لذا نرى أنه من الواجب الوطني والإنساني والشرعي أن نعمل معاً بشكل جدي على مقاطعة المنتجات ذات المنشأ التركي ووضعها على القوائم السوداء وتأسيس مكتب خاص لمقاطعة تركيا تجارياً ونشر ثقافة هذه المقاطعة لدى الإخوة المستهلكين انطلاقاً من سورية نحو سائر شعوب العالم الحر والشريف، وكذلك منع الشركات التركية من الاستثمار في إعادة إعمار سورية. وذلك حتى تعتذر الحكومة التركية رسمياً عما ارتكبته من إرهاب وإجرام بحق وطننا وقيامها بدفع كل التعويضات للمتضررين».

يشار إلى أن اتحاد غرف الصناعة قام بتاريخ ٢٠١٣/٢/١١ برفع مذكرة حول قيامه بإعداد الملف القضائي ودعمه بكل الوثائق التي تثبت ارتكاب الحكومة التركية جريمتها الواضحة والمثبتة بحق صناعيينا ومنشآتهم وأرزاق الشعب، وفضحها أمام المحافل الدولية والرأي العام وإجبارها على دفع التعويضات للمتضررين والحكومة السورية.

هيئة المنافسة تشجع على اعتماد السوق الحر

علي لـ«الوطن»: أصحاب المصالح الشخصية يتحكمون بالأسواق

علي محمود سليمان

بين مدير عام هيئة المنافسة ومنع الاحتكار أنور علي أن العالم الآن يعمل اقتصادياً بمبدأ اقتصاد السوق الذي يحكمه العرض والطلب في خلق التوازن الحقيقي للأسعار وانسياب المواد في السوق وبالتالي خدمة الاقتصاد من خلال المنافسة بين اللاعبين في السوق التي تنعكس إيجابا على المستهلك من حيث السعر والجودة والبدائل للسلع والخدمات.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح علي أن ضبط الأسواق والأسعار لدينا لا يمكن أن يتم إلا في ظل السوق الحر المحكوم بالعرض والطلب الحقيقي، ولكن نتيجة لظروف الأزمة التي نمر بها، أصبحنا نحتاج إلى تسعير بعض المواد بقرار من رئاسة مجلس الوزراء بشكل رسمي وفق قانون المنافسة ومنع الاحتكار، حيث تقوم الجهة صاحبة الشأن بتسعير بعض المواد والخدمات ولكن خلال فترة زمنية محددة كي لا يصبح هناك خلل في اللاعبين الأساسين المتوافرين في السوق، ما قد يخلق نوعاً من عدم الثقة بالسياسة العامة الاقتصادية التي تستند على الدستور وقانون المنافسة والتي أقرت كلها بوجود ضرورة وجود اقتصاد السوق وفق العرض والطلب.

وقد أثبتت التجربة أن أسلوب التسعير غير مجد لعدد كبير من السلع والمواد والخدمات، ولذلك يجب التركيز على السلة الغذائية الأساسية للمواطنين، ليتم تسعيرها ومراقبتها ومتابعتها للحد من مخاوف التلاعب بها وخاصة المواد الأساسية للمواطن وأهمها السكر والرز والمحروقات والطحين وباقي المواد الرئيسية التي تقدر بـ١٢ سلعة.

ولفت علي إلى أن التغير الحاصل في سعر الصرف لا يساعد في تحديد الأسعار، حيث إن التاجر، مهما وضعت من ضوابط له، سيقوم بالنهاية بالتسعير وفق سعر الصرف الذي يحكم حركته التجارية، مشيراً إلى أنه في هذه الحالة لا يكفي تسعير المواد الأساسية إن لم يكن هناك تناغم وتنسيق تام ودقيق بين الجهة المسعرة والجهة الموردة والجهة الممولة وفق أرقام وبيانات حقيقية تقدم لهذه الجهات كي تتابع السلعة من تاريخ استيرادها إلى وضعها في الاستهلاك المحلي، معبراً عن أسفه لوجود بعض أصحاب المصالح الشخصية الذين لا يرغبون في الاعتماد على الأرقام الحقيقية، ويقومون بمعالجة الأمور بشكل شخصي حسب المحاباة والمصالح الشخصية، ليتحكموا بالسلع والأسواق وبالتالي بالأسعار.

وفي ظل حالة التذبذب في سعر الصرف الذي يعتبر إحدى الأدوات الاقتصادية في السوق، يجب السعي للمحافظة على الموجود بين أيدينا وضبطه ومتابعته بحيث نستطيع الحد من التلاعب في سعر الصرف والتلاعب بالأسعار بما يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الحالية.

وأوضح مدير عام هيئة المنافسة ومنع الاحتكار أن مفهوم المنافسة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم السوق الحر، الذي يعتمد على إقرار حرية دخول وخروج الأشخاص والشركات للسوق ويعتمد التسعير على مبدأ العرض والطلب الخاص بكل سلعة أو خدمة ما يعزز ممارسة المنافسة في السوق ويؤدي إلى رفع مستوى جودة السلع والخدمات وتطورها وهذا ما يصب في مصلحة المستهلك من ناحية ارتفاع الجودة وانخفاض السعر.

وحسب المادة ٢ من قانون المنافسة ومنع الاحتكار فإن السوق يعتبر هو المكان الذي يتفاعل به العرض والطلب والذي يشكل إطاراً للتحليل ويسلط الضوء على قيود المنافسة التي تواجه الشركات المعنية بخصوص مجموعة السلع أو الخدمات التي تلبي حاجة المستهلك وكل ما يتعلق بتقديم خدمات خاصة أو عامة للمجتمع ويقوم على عنصرين هما المنتجات المعنية والنطاق الجغرافي. ويقصد هنا بالمنتجات المعنية التي يعد كل منها بديلاً من الآخر أو يمكن أن يحل محله من وجهة نظر متلقي الخدمة أو السلعة التي تماثل الخدمات في الخواص والاستخدام، وفق مدى إمكانية تحول المشترين عن المنتج إلى منتج آخر نتيجة للتغير النسبي في السعر أو أي عوامل تنافسية أخرى، وما إذا كان البائعون يتخذون قراراتهم التجارية على أساس تحول المشترين عن المنتجات إلى منتجات أخرى نتيجة التغير النسبي في السعر، وحسب السهولة النسبية التي يمكن بها للأشخاص الآخرين دخول سوق المنتج أو الخدمة، ومدى توافر المنتجات والخدمات البديلة أمام المستهلك، وبالتالي فإن السوق هو السلعة أو الخدمة أو مجموع السلع أو الخدمات التي تكون على أساس سعرها وخاصيتها قابلة للاستعاضة عن أي منها بغيرها لتلبية حاجة معينة للمستهلك.

في معرض الباسل للاختراع

الوز: سورية غنية بعقول أبنائها .. شاهين: ٥٧ اختراعاً في الطاقات البديلة

عبد الهادي شباط

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شاهين أمس خلال افتتاح معرض الباسل للإبداع والاختراع السابع عشر أن الحكومة تتابع على أعلى المستويات الاهتمام بالمبدعين والمخترعين والحفاظ عليهم ورعايتهم وتوفير البيئة الملائمة لتطوير أعمالهم وتقديم كل التسهيلات والإعفاءات لهم والإضاءة على اختراعاتهم وتقديم كل ما يمكن وأن معرض الباسل يأتي ضمن هذا الإطار.

وفي معرض جوابه عن سؤال لـ«الوطن» عن جديد معرض الباسل لهذه الدورة وعن وجود آليات حقيقية وفعلية لمتابعة الاختراعات المعروضة وعدم إهمالها بعد انتهاء المعرض بين أن مديرية حماية الملكية في الوزارة هي معنية بتسجيل ومتابعة الاختراعات وأن الوزارة تعمل على التحضير لإيفاد الفائزين في المسابقة إلى المشاركة في مسابقات عالمية وتم اتخاذ قرار عبر اللجنة التحضيرية لإرسالهم إلى معارض دولية وعالمية وتلقينا دعوات عالمية بهذا الخصوص إضافة إلى أن الوزارة تعمل على إزاحة معظم العبء المادي عن المخترعين.

ولفت الوزير إلى أن هناك مشاركات عملية من دول صديقة وعربية مثل المشاركات المصرية والعراقية والجمعية العالمية للمخترعين وإضافة إلى تقديمها جزءاً من الجوائز المخصصة للفائزين في المعرض.

كما أوضح الوزير بأن الوزارة تعمل على ربط الاختراع والإبداع بعملية التنمية وخاصة خلال المرحلة الحالية التي تحتاج لكن الأفكار الإبداعية لإعادة إعمار وبناء سورية وأنه تم خلال هذا العرف تسجيل ٩٧ طلب اختراع ١٥ طلباً يتعلق بتدوير مواد الهدم و٥٧ طلباً متعلقة بالطاقات البديلة و٢٤ طلباً حول صناعة واختراع الأطراف البديلة والصناعية.

وأن هذه المسابقة دُعمت بنجاحين الجانب المادي من خلال رفع المكافآت للمخترعين لمستوى جيد بالتعاون مع غرف الصناعة والتجارة والجانب الآخر عبر رعاية الحكومة حسب توجيه اللجنة الاقتصادية من خلال منح نقاط تفضيلية للمشاريع الناجحة في المسابقة لتصبح عاملاً مشجعاً وإضافياً لهذه الاختراعات عند تقديمها للشركات والفعاليات الاقتصادية والخدمية كما أشار شاهين إلى أنه يتم العمل على ربط المبدعين والمخترعين بشبكته وربط رأس المال الفكر والإبداعي مع رأس المال الصناعي والتجاري في هذه الشبكة لتحقيق التكامل في العمل الإبداعي والاستثماري وتم التوجيه من رئاسة الحكومة للوزارات وخاصة الصناعة والاقتصاد للاستفادة من الأفكار الإبداعية والاختراعات التي يتم عرضها في المعرض.

وأن هناك طروحات جديدة وخاصة ما يتعلق ببنك المعلومات حيث باشرت الوزارة بتأسيس بنك الاحتياجات حيث يتم رصد كل احتياجات الوزارات من الإبداعات والاختراعات وربطها مع معرض الباسل للاستفادة من الاختراعات والإبداعات المعروضة فيه والتي تتوافق مع احتياجات هذه الجهات.

من جانبه اعتبر وزير التربية هزوان الوز أن سورية ليست غنية بثرواتها الباطنية بل هي غنية بمناجم عقول أبنائها وسورية دائماً ولادة وقدمت الأبجدية للعالم، وأن تعاون جميع الجهات بما فيها وزارة التجارة الداخلية والتربية والاقتصاد والصناعة وغيرها من الوزارات المعنية لرعاية المبدعين والمخترعين واستثمار اختراعاتهم من شأنه أن يوفر لهم حاضنة إبداعية تنمي اختراعاتهم وتتيح لهم استثمار هذه الاختراعات وأن هناك الكثير من الأفكار التي تم تقديمها ومن كل الشرائح العمرية ومنها مشاركة الثانويات العامة والثانويات المهنية حيث قدموا أفكاراً جديدة وخاصة في مجال عدادات الكهرباء الذكية والحذاء الكهربائي وتعمل وزارة التربية بالتعاون مع التجارة الداخلية لنشر هذه الثقافة وخاصة في المناهج التربوية وتحديداً ثقافة حماية الملكية الفكرية حيث تم إدخال هذه الثقافة في بعض المناهج على شكل مسافات وتم نشرها في بعض المواد الاختصاصية ويجب تشجيع الأطفال والطلاب وجميع الشرائح على العمل الابتدائي والاختراع.